التناقض بين الفكر والسلوك في الإسلام السياسي

أ.د.قاسم حسين صالح ★

يقصد بالتفكير هنا، الآراء والمعارف والقيم والمبادئ والتصورات التي يمتلكها الإنسان بخصوص نفسه والآخرين والأحداث والكون ..في الأبعاد الزمنية الثلاثة،الماضي والحاضر والمستقبل. ويقصد بالسلوك ،التصرف أو الفعل الذي يقوم به الإنسان ويمكن ملاحظته من الآخرين .أما الإسلام السياسي فليس المقصود به هنا الجماعات الإسلامية التي انتشرت في البلدان العربية وأفغانستان وباكستان، إنما الأحزاب أو التيارات الإسلامية التي تتسلم السلطة المسؤولة عن إدارة شؤون الناس ،أو تلك التي يكون لها دور فاعل فيها.

وفي السيكلوجيا، فإن الإنسان السوي المتوازن المقبول من الآخرين هو الذي يتسق تفكيره مع سلوكه..أي أن يكون هنالك توافق أو انسجام بين ما يحمله من آراء،ومعتقدات،وقيم.. وبين السلوك الذي يتصرف به ،وبخلافه فانه يحصل تناشز بين الفكر والسلوك. فالموسيقار الذي يحمل عوده ويعزف عليه وهو يمشي في الشارع ،يبدو سلوكه مقبولاً للآخرين،فيما التصرف نفسه يبدو نشازاً لهم إن صدر عن رجل دين على رأسه عمامة. واستغراب الناس هنا واستهجانهم لتصرف رجل الدين هذا ناجم عن أن السلوك لا يطابق الفكر. من هذا المثال البسيط وتوضيح المقصود بالفكر والسلوك ،صار لدينا تصور مشترك عن موضوع هذه المقالة التي شخّصت في عنوانها وجود تناقض بين الفكر والسلوك لدى الإسلام السياسي الذي هو في موقع السلطة.ومن حق هذا الإسلام أن يسأل: كيف؟ وأين؟..ونجيب بالآتي: إن دستور الإسلام هو القرآن الكريم..سواء كان في تركيا،أم إيران، أم السعودية، أم مصر ، أم تونس، أم العراق.. فهو مرجعهم وإن اختلفوا في التطبيق.وكما في الدساتير المدنية مواد يلتزم بها الجميع،الحاكم والمحكوم،فإن في القرآن الكريم(آيات)يكون الالتزام بها أقوى والاحترام لها مطلقا. فلنتفحص بعض آيات (مواد) دستور الإسلام.هنالك ثلاث آيات في ثلاث سور تنبّه الناس ،الحاكم والمحكوم، أن الحياة الدنيا (لعب ولهو): "اعلموا إنما الحياة الدنيا لعب ولهو-الحديد،٢٠". "وما هذه الحياة الدنيا إلا لهو- العنكبوت،٦٤". "وما الحياة الدنيا إلا لعب ولهو -الأنعام،٣٢". ونبّه أن الحياة الدنيا قصيرة وأنها "زينة وتفاخر بينكم وتكاثر في الأموال والأولاد" ،وأنها"متاع غرور". وأعطى الأفضلية لحياة الآخرة ،وبشّر من يؤمن بها بالخلود.."وان الدار الأخرى لهي الحيوان إن كانوا يعلمون"،"وللآخرة خير لك من الأولى "،"وللدار الآخرة خير للذين يتقون".وقارن بين الحياتين في حديث للنبي (ص): "والله ما الدنيا في الآخرة إلا مثل ما يجعل أحدكم إصبعه في اليمّ،فلينظر بم يرجع"..أي أن ما يحصل عليه الإنسان من الدنيا ليس أكثر من الماء الذي يحمله الأصبع من البحر.وحذّر من تغرّه الدنيا بملذاتها والذين يكنزون الذهب والفضة بعذاب شديد.

إن هذه الشواهد من دستور الإسلام "القرآن الكريم" هي أفكار ،ومعتقدات،وقيم،وأخلاق.. يحملها المؤمنون بالإسلام ويجسدونها بأفعال أو سلوك ..فهل هذا حاصل في الإسلام السياسي؟. أعني ..هل يتطابق سلوك أو أفعال الحاكم أو المسؤول المنتمي إلى حزب أو تيار إسلامي مع هذه الأفكار التي نصّ عليها دستور الإسلام؟

إن واقع الحال يشير إلى العكس..فكثير من هؤلاء الذين هم في السلطة ،فاسدون ماليا وكانزو ذهب وفضة وملايين الدولارات في بنوك غير إسلامية! وبيوت وشقق فاخرة في دول غير إسلامية اشتروها بعد أن صاروا في السلطة،ومنحوا أنفسهم رواتب وامتيازات خيالية وإيفادات فيها تبذير للمال العام.وصاروا يتصرفون بسلوك يعكس حبهم للدنيا وكأنها هي الحياة الأبدية،وبينهم من خلق "جنته" في الدنيا ..يعيش فيها برفاهية تاركا الرعية ..المسؤول عنها تعيش في الجحيم.ويطل عليهم عبر شاشات التلفاز بوجه ريّان وبآخر موديل أوروبي على ناس يعدّونه سبب جوعهم وعوزهم..دون ذاك الخجل الذي نعهده في المسلم!.. مع أنه كان قد خبر ذاك الجوع والعوز. ولتحليل حالة هؤلاء الحكام والمسؤولين من تيارات الإسلام السياسي نقول، إن علم النفس المعرفي يرى أن الأفكار التي يحملها الفرد هي التي تحدد سلوكه،وأنها تعمل كدوافع محرّكة للسلوك .فإن كان سلوكه متسقا.. منسجما مع أفكاره ،فإنه يعيش حالة الاستقرار النفسي وراحة العقل والضمير وقبول الآخرين واحترامهم له، وإن حصل تناقض..تضاد بينهما فإنه يعيش حالة التنافر أو التناشز المعرفي.. التي تعني التعارض بين ما يعتقد به الفرد وبين ما يفعله..ينجم عنها،بالتبعية، توتر نفسي ليس بمستطاع الجهاز العصبي تحمّله إلى ما لا نهاية.. فيبحث عن حلّ لخفض هذا التوتر يكون واحدا من ثلاثة:

- أما أن يغيّر أفكاره(معتقداته)
- أو أن يغيّر سلوكه
- أو أن يبحث عن معلومات جديدة يغير فيها أما الأول أو الثاني.

ويفيدنا الواقع الحياتي باستبعاد الحلّ الثاني،بدليل أن كثيرين بين الحكام والمسؤولين من الإسلام السياسي لم يعمدوا إلى تغيير سلوكهم ليكون منسجما ..متسقا مع الأفكار التي تضمنها دستور الإسلام " القرآن الكريم".ولا نعني بهذا أن يتحولوا الى زهاد،فالدين الحق إنما جاء لنفع الناس في دنياهم وآخرتهم ،بل أن يكونوا في الأقل مثل عبد الكريم قاسم وسوار الذهب،وأن يكون المعيار لما هو ضرورات وأهواء..هو كلام الله الموثّق في قرآنه.

وبموجب هذه الحتمية النفسية فإنه يبقى لدينا حلاّن،أما تغيير الأفكار أو البحث عن معلومات جديدة. إن تغيير الحاكم أو المسؤول الإسلامي لأفكاره (معتقداته) مستبعد أيضا،ليس فقط لأنه مؤمن بها ،بل لأنه يفقد السلطة التي وصل إليها بهوية هذه المعتقدات.هذا يعني انه لا حلّ يخفض لديه التوتر النفسي سوى البحث عن معلومات جديدة تغير في الأفكار أو السلوك أو كليهما.

والتحليل السيكولوجي يوصلنا إلى استنتاجين:

الأول: انه ينظر إلى نفسه أنه كان قد ضحى وتعرّض هو وعائلته وأقرباؤه إلى اضطهاد نظام دكتاتوري وسلطة استبدادية كانت تطلب رأسه،وان ما حصل عليه من نعيم بوصوله إلى السلطة هو استحقاق وليس منّة من أحد ولا غمط حق لأحد.وانه ملتزم بتأدية أركان الدين..الصلاة والصوم والحج،وأنه يستغفر ربّه بعد كلّ صلاة وإفطار وحجّة تحسّبا لذنب أو تقصير أو إساءة أو ما يعدّه الآخرون جريمة ،اضطرته السلطة إلى ارتكابها،وأن الله غفور رحيم.

والثاني:إن سيكولوجيا الخليفة تعمل في لا شعوره بآلية نفسية تخرّج له الأمر بأنه امتداد للخليفة..وأن خلفاء الدولتين الإسلاميتين الأموية والعباسية عاشوا حياة مرفّهة وخيالية، وأنهم يجزون يوم الحساب على أعمالهم لا على حياة الرفاهية والنعيم التي عاشوها، وأن ما يعيشه الآن من حياة الرفاهية لا يساوي عشر ما عاشه (أفقرهم!). إن هذا الصنف الذي حللناه ،كان قد شخّصه مصدر موثّق..مصدّق هو رجال دين محترمون،يتسق سلوكهم وتصرفهم مع أفكارهم ومعتقداتهم،وينتمون إلى مرجعية دينية موقرة، إذ وصفوا كثيرين منهم،علنا، بأنهم حيتان ولصوص في أخذ المال الحرام..وهي جريمة كبيرة يدينها دستور الإسلام (القرآن الكريم)، ويعدّ مرتكبها بعذاب أليم لاسيما إذا كان هذا المال الحرام يخص رعية هو مسؤول عنها ..لأن فيها خيانة أمانة أيضا.

والمفارقة ،أن ربيع العرب (سيسلّم) السلطة إلى إسلام سياسي ،بين حكامه الكثير من هذا الصنف،والكارثة أنهم يأتون ..عبر انتخابات ديمقراطية!

★ رئيس الجمعية النفسيّة العراقيّة

تحيّـــة الـعَـلَـم

علي نافع حمودي

واحد من المظاهر التي تصر وزارة التربية على إبقائها في مدارسنا هي مراسيم تحية العَلَم التي لم يجرؤ أحد من العاملين والمسؤولين في وزارة التربية على مناقشتها وهل هي ضرورية أم لا؟ وبالتأكيد فإننا عندما نطرح هذا إنما نريد أن نعرف ما الضرورة والغاية التي تجعلنا نتمسك بمراسيم تحية العَلم حتى يومنا هذا،على الرغم من أن هذه المراسيم كانت غايتها الأساسية تمجيد النظم الدكتاتورية في العهود السابقة، بدليل أنها تقام في المدارس التابعة لوزارة التربية، ولا تقام في المعاهد والكليات ودوائر الدولة الأخرى،هل سمعتم يوماً أن دائرة ما قامت بمراسيم رفع العَلم ؟، وأنا واثق بأننا لو سألنا أي مسؤول في وزارة التربية ومديريات التربية في المحافظات عن الغاية من مراسيم تحية العَلم لوجدنا أن الإجابة ذاتها التي كنا نسمعها من (رفاق الأمس) مع بعض التحوير، وهي عبارات إنشائية تؤكد أن تحية العَلم تنمي حب الوطن وتغرس هذا الحب في نفوس التلامذة وتجعلهم يدافعون عن الوطن إذا ما تعرض لأي عدوان هنا أو هناك ، وأن هذا العَلم طالما لف أجساد الشهداء من الشعب .

ما جعلني أتوقف كثيراً أمام هذه المراسيم الأسبوعية التي تقوم بها مدارسنا في عموم العراق هو سؤال وجهه أحد المعلمين لأحد الباعة الذين يفترشون الأرصفة حين قال له:أين أجد عَلم العراق لأشتريه؟ وأرشده هذا البائع للمحل المطلوب، لم يكن أمامي سوى أن أساله وماذا تفعل به؟ قال لكي نرفعه يوم الخميس في المدرسة. ولم أساله بعد ذلك لماذا لم تزودكم وزارة التربية بالأعلام الكافية لأنني أيقنت أن الرجل لو زودته الوزارة بما يريد لما بحث في هذا اليوم عن غايته، وهنا قلت ما الجدوى من مراسيم غايتها، حب العلَم الذي هو رمز الوطن وترسيخ هذا الحب في عقول التلامذة، والوزارة عاجزة عن تأمين عَلم العراق لجميع المدارس ، ناهيك عن عشرات بل مئات الأعلام العراقية التي تعتلي الكثير من الدوائر وقد أصابها الإعياء وغابت ألوانها وبعضها تهرأ ؟ هنا يكمن السؤال هل حب الأوطان مرتبط برفع العلم حتى وإن كان غير مناسب من حيث مظهره وألوانه التي أكلتها حرارة الصيف ومزقتها رياح الشتاء،وهل القياس الحقيقي لحب أبنائنا التلاميذ وطنهم فقط في مراسيم تحية العَلم ؟ بالطبع لا ، لأن الكليات لا ترفع العَلم في نهاية الأسبوع أو حتى في بداية العام الدراسي ، وموظفو الدوائر العراقية لا يرفعون العَلم ، فإن هنالك معايير كثيرة يجب أن تكون هي الأساس وأن نحاول جاهدين إعادة النظر بالكثير من الممارسات غير التربوية التي كانت وما زالت سائدة في مؤسساتنا التربوية، ومن ينظر للمدارس سيجد أن العَلم مرفوع فوق بناياتها طوال العام ، فما الجدوى من رفعه في يوم الخميس من كل أسبوع ، طالما أن التلميذ يراه يرفرف يومياً كلما دخل بناية المدرسة وخرج منها، أو كلما مرّ في أيام العطلة ورأى هذا العَلم يرفرف عالياً؟

أجد أن تمسك وزارة التربية بمراسيم تحية العَلم في يوم الخميس وهو آخر أيام الأسبوع يمثل حالة يجب أن نتوقف عندها ونسأل أنفسنا لماذا لا يتم رفع العَلم في بداية الأسبوع وليس نهايته ؟ أو لماذا لا يتم رفع العلم في اليوم المدرسي الأول ويظل مرتفعاً طوال العام الدراسي، وتكون مراسيم نموذجية يأخذ فيها العَلم حقه من العلو ، والتلامذة حقهم من النشوة به، مجرد رأي نطرحه أمام وزارة التربية التي نشكرها لأنها منعت الإطلاقات النارية في مدارسنا، وبقي أن تجد نكهة جديدة لهذه المراسيم وأن توفر ما يكفي من الأعلام والسواري وغيرها من المستلزمات التي ترقي بالعَلم، وألا تكون هذه المراسيم عبئاً على إدارة المدرسة ومعلمي الرياضة الذين ربما يعانون في الحصول على العَلم العراقي من الأسواق المحلية، خاصة أن الكثير من المحال ربما لا تلتزم بالقياسات الرسمية لأبعاد العَلم وما يترتب على ذلك من تشوهات لرمز وطني شامخ.

عفواً تونس إنه إرهابيّ

إيمان محسن جاسم

أعلنت الحكومة العراقية عن تنفيذ حكم الإعدام بالمخطط الرئيسي لتفجيرات سامراء التي كانت الشرارة الأكبر في العراق والتي قادت في ما بعد لشبه حرب أهلية على خلفية هذا العمل الإجرامي والذي بالتأكيد تقف وراءه أجندات إقليمية كبيرة .

تنفيذ حكم الإعدام بحق يسري الطريقي، الشاب التونسي المسؤول عن تفجير مرقدي الإمامين العسكريين في سامراء،بقدر ما أنه يمثل الوجه الحقيقي للقصاص والعدالة التي أوجب الله تعالى قيامها على من يفسد في الأرض ويقتل الناس دون هوادة ويسعى لأن يشعل فتيل حرب أهلية بين أبناء الشعب العراقي إن لم يكن قد أشعلها فعلاً، والقرار قضائي قبل أن يكون سياسياً ولا يمكن أن يكون سياسياً لأنه لو كان على هذا الوجه لتم قتل المجرم فور إلقاء القبض عليه من قبل القوات الأمنية ، ومع هذا وجدنا من يكتب المقالات في الصحف التونسية وغير ها من الصحف التي ما زالت لا تميز الأمور بشكلها الصحيح وتحاول جهد إمكانها استعارة العبارات التي اعتدنا سماعها من الإعلام القومي بعد ٢٠٠٣ وحتى يومنا هذا والتي ربما لا تعرف أن الإرهاب كان الصورة الأكثر بشاعة التي تصدرت المشهد السياسي العراقي في السنوات الماضية ، وإن المخططين لهذه الموجة الإرهابية هم من جنسيات عربية سواء من تونس أو ليبيا أو مصر أو اليمن أو السعودية ، خاصة وإن هذا المجرم التونسي جاء لينفذ أجندة طائفية أضرّت الشعب العراقي كثيراً ، وهنا علينا أن نقول أولاً وقبل كل شيء هنالك حقائق مهمة يجب أن يعرفها الجميع أن في العراق الآن دستور وليس هنالك شخص مهما كان منصبه سواء رئيس وزراء أو رئيس جمهورية له حق نقض قرارات القضاء العراقي، وهذه النقطة بالذات سيشعر بها أبناء تونس في عهدهم الجديد وسيحرصون عليها ويضعونها في مادة قانونية مهمة جداً في الدستور الذي سيشرعون بإعداده في المرحلة الحالية،لأن الديمقراطية في مفهومها العام تسعى لتأسيس ووجود قضاء مستقل وليس تابعاً لجهة سياسية، ثانيا وهذا الأهم لم نسأل أنفسنا ولم يسأل الناقمون على العراق أنفسهم ماذا يفعل هذا التونسي أو الليبي أو السعودي في العراق؟ هل جاء للسياحة والاصطياف أم تراه جاء محملاً بالأحزمة الناسفة لضرب العراقيين في عقر دارهم؟ بالتأكيد لا يمكن أن نلوم القضاء العراقي حين ينفذ القانون لكي يحمي الشعب ويردع من تسول له نفسه أن يتخذ من هذا المجرم أو غيره قدوة لهم خاصة في ظل تنامي موجة الإرهاب والحركات السلفية التي تدعو لهذا صراحة وعبر الفضائيات وغيرها من الوسائل المتاحة أمامهم ،إن هؤلاء مجرمون اخترقوا الحدود وقتلوا العراقيين بدم بارد وبالتالي يستحقون العقاب والقصاص وفق القوانين العراقية وحتى التونسية منها لو حصلت هذه الأعمال في الأراضي التونسية . هذا التونسي لم يُعدم لأنه تونسي ، بل لأنه مجرم صنع الفتنة ونال من أبناء شعبنا في الشوارع والمقاهي والساحات وسبق أن تم إعدام غيره من العراقيين الذين شاركوا في الإرهاب ، ومن هنا فإنه أعدم ليس لأنه تونسي كما قلنا بل لأنه إرهابي ولا يمكن إطلاق سراحه (بمكرمة من رئيس الوزراء) وحقيقة كنا متوجسين خيفة أن يتم إطلاق سراحه على ضوء المكالمة الهاتفية بين مسؤول تونسي ورئيس الوزراء وما بدد هواجسنا هذه أن زمن (المكرمات والعفو) انتهى في العراق وسينتهي في بلدان العرب الأخرى ليأخذ القانون مجراه الحقيقي والطبيعي.

البشاعة ليست في إعدام مجرم ، بل البشاعة في الدفاع عن إرهابي مارس أبشع صور الإجرام التي لا يمكن أن يسكت عنها الإعلام التونسي لو حصلت في بلدهم" لا سمح الله "ولا يمكن أن نرضى أن تكون مدننا ساحة ليفجر فيها هؤلاء أنفسهم ويفجروننا معهم.

كاريكاتير

■ عادل صبري

(بهيّة).. تختار ولا تنتظر المعجزة

لينا مظلوم ★

كلما أوشكت السفينة أن ترسو بمصر على شاطئ الاستقرار ومتابعة العملية السياسية وفقا لأسس ثورة ٢٥ كانون الثاني ..تتفجر الأوضاع مهددة بالعودة إلى المربع الأول وإلى تصدر بؤرة الاهتمام العالمي.. وكأن الذي خلق من رحم التوحد الحضاري الذي أثار إعجاب العالم ..جنين يحمل كل تشوهات الاختلاف. لم يعد الرأي العالمي يسمع سوى صراعات وتضارب في المواقف المتبادلة بين النخبة السياسية وشباب الثورة والمجلس العسكري ووسائل الإعلام.. حتى فقدت الثقة بين هذه الأطراف .. وبعد أن أساء النظام السابق إلى الجهاز الأمني المصري عن طريق توريطه في وضع مواجهة دموية مع المتظاهرين خلقت جدارا نفسيا من العداء المتبادل بينهما.

فشلت في العثور على الحقيقة حتى من موقع أحداث العنف التي تفجّرت قبل الانتخابات..وهو ما حاولت معرفته من الطرفين أثناء تجوالي بين ميدان التحرير والشارع الذي شهد المواجهات العنيفة بي الأمن والمتظاهرين..كلاهما يروي قصصاً متناقضة تدين الآخر ..من دون أن يعرف أحد من بدأ ماذا..ولما تصاعدت الأحداث الى هذه الوحشية. رياح الاحتقان خيّمت على مصر قبل أيام من إجراء أول انتخابات بعد الثورة.. والمثير للدهشة أنها- خلافا لكل التوقعات- لم تؤثر على نسبة مشاركة المصريين في الإدلاء بأصواتهم.

في ظل غياب الحقائق تبدو كل الأطراف متخبطة.. الشباب أو الثوار الذين قوبلوا إثر نجاحهم في الخطوة الأولى بحالة أقرب إلى(التأليه)الإعلامي.. أربكت وعيهم البريء، وهو في مراحل التشكيل الأولى..فلم تعد تعنيهم الخطوة التالية بعد الثورة..في حواراتي معهم أسمع كلمات ومطالب تتردد بشكل آلي..يطالبون بإسقاط المجلس العسكري من دون إدراك أن المؤسسة العسكرية هي الوحيدة الباقية لتمثّل الدولة..سقوطها - مع غياب الجهاز الأمني- يعني سقوط مصر في جحيم فوضى عامة..أسألهم عن مدى تحمل مصر حاليا كارثة فراغ سياسي تضاف إلى الفراغ الأمني والفراغ الاقتصادي؟.. كلها أسئلة غير مطروحة للنقاش الموضوعي داخل ميدان التحرير و شبابه ،خصوصا بعدما زرعت المبالغة الإعلامية داخلهم بأنهم الوحيدون أصحاب الحق في اختيار مستقبل مصر.. هم يمارسون نقد الآخر من دون فضيلة الاعتراف بوقوعهم في ذات الأخطاء.. إذ يتهمون المجلس العسكري بالتباطؤ في اتخاذ القرارات ومحاولة إقصائهم عن ساحة العمل السياسي ..دون أن يحاسبوا أنفسهم على التباطؤ في إعلان رفضهم- بعد حوالي عام على الثورة- لكل القوى الدينية بعدما اكتشف شباب الثورة أنهم يحاولون اختطاف الثورة لصالحهم!! و هي معلومة تأخرت كثيرا في الوصول إليهم!!..يشتكون من الإقصاء ويرفضون تلبية دعوات المجلس العسكري للاجتماع بهم. لأن (الملائكة) ليس لهم دور في اللعبة السياسية ..يتحمل المجلس العسكري مسؤولية بعض أسباب تدهور الوضع. الجيش ارتضى أن يحمل أعباء لا تدخل ضمن خططهم العسكرية للدفاع عن أمن الوطن ..عنصر المفاجأة في الحدث وضعهم أمام موقف مختلف ومربك.. مع ضغوط انفجار موجة الإضرابات والاعتصامات والغياب الأمني.. ما انعكس على بعض قراراته المهمة ، على رأسها كان يجب بعد الثورة أن يأتي بأقوى حكومة في تاريخ مصر..تمارس دورها بحزم لتخطي- بأقل الخسائر- المرحلة الحرجة التي تمر بها مصر..للأسف جاءت الاختيارات محبطة خصوصا مع اصطدام المجلس العسكري بواقع التنافر بين القوى السياسية التي ظهرت بعد الثورة، إذ بدا كل منها يحاول جذب ثوب الثورة الأبيض تجاه مصالحه الخاصة بدلا من إعلاء الصالح العام ..حتى كاد (الثوب) أن يتمزق..

إجراء الانتخابات الذي تم بهدوء - رغم المخاوف- حمل من جهة أخرى رسائل سياسية ملغّمة بين الأطراف المعنية.. أولها رسالة الجيش او المجلس العسكري إلى معارضيه بإصراره على عدم تأجيل الانتخابات حتى ليوم واحد ..وفعلا قام بجهود جبارة لحفظ الأمن وإجراء العملية الانتخابية بكل انضباط ودقة.. وإن ليس للجيش - كما يجزم البعض- أطماع في السلطة .. ثانيا رسالة من الشارع المصري إلى ميدان التحرير تؤكد أن الكيل فاض به من حالات التظاهر والاعتراض .. ورغبة الشارع في بدء العملية السياسية والتفافه حول الجيش.. لعل أكبر مظاهر هذه الرسالة التكالب غير المسبوق على المشاركة في الانتخابات وهو ما لم تعتاده الحياة السياسية قبل الثورة ..حيث كان التزوير هو سيد الموقف وصاحب الفضل في حصد أعلى نسبة من الأصوات.

أخيراً الشارع المصري بدلا من أن يمضي أسابيع منتظرا معجزة وهو يدور في حلقة جدلية لا تنتهي حول صراعات الأطراف المعنية .. وهو يرى اقتصاده يقترب من الإفلاس وطاقته الإنتاجية متوقفة.. اختار الحل العملي – كما بدا له- وهو التوجه نحو أول خطوة في طريق العملية السياسية.

★ كاتبة عراقيّة مقيمة في القاهرة